وقد تضمنت خطة كونالي اضافة الى هذه النقاط اقتراحات بضمانات امريكية عسكرية ومادية « لمواجهة وصد النفوذ السوفياتي في المنطقة .

ولكن الامر الذي له مغزى كبير في صدد موقف كونالي هو ان هذه أول مرة يتبنى فيها مرشح للرئاسة الامريكية موقفا على هذا القدر من التحديد والوضوح من القضية الفلسطينية . وقد ادى هذا الى اثارة رد فعل صادق من جانب الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة . فسارع المؤتمر اليهودي الامريكي — الذي يضم رؤساء الجاليات اليهودية من انحاء الولايات المتحدة — الى مهاجمة مشروع كونالي ووصفه بانه « مشروع لا يخدم عملية السلام في الشرق الاوسط » .

وخارج اطار نقاط المشروع فان موقف كونالي كان اكثر دلالة على تغير تجاه اسرائيل، اخذت بوادره تظهر على الساحة السياسية الامريكية ، وان يكن ذلك خارج اطار الادارة ، فقد انتقد كونالي ، في الخطاب الذي قدم فيه مشروعه ، ضمن المساعدات الامريكية التي تحصل عليها اسرائيل ، وقال انه يجب الا تتجاوز هذه المساعدات ما يتطلبه امن اسرائيل فقط ، وهي الآن تتجاوز هذا النطاق وتشجعها على الاستيلاء على الاراضي . كما المح كونالي الى وجود تناقض في المصالح بين الولايات المتحدة واسرائيل .

بل ان كونالي انتقد اتفاقات « كامب ديفيد » التي كانت قد اجمعت التيارات السياسية المختلفة في الولايات المتحدة في البداية على اعتبارها انتصارا كبيرا للرئيس جيمي كارتر — فقال ان هذه الاتفاقات لم توفر الاساس لمفاوضات ناجحة حول القضايا المتبقية .

وكان للموقع الامريكي ازاء القضية الفلسطينية وازاء التقدم السريع للحضور الفلسطيني على الخريطة السياسية العالمية وجه اخر ظهر في اجتماعات محافظي صندوق النقد الدولي التي عقدت في بلغراد (٢ — ٥/١٠) فقد كان الحضور الفلسطيني مطروحا بشدة على الصندوق من خلال اقتراح من مجموعة الدول النامية (١١٥ دولة) الاعضاء في الصندوق بمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي من البنك الدولي للانشاء والتعمير . وقد قدم الاقتراح عن هذه المجموعة مندوب باكستان وركزت صحيفة « فاينشال تايمز » البريطانية (٢/١٠) ان الاقتراح لقي موافقة اجماعية . وكان مجلس ادارة صندوق النقد الدولي قد نصح روبرت مولدن (رئيس وزراء نيوزيلاندا ورئيس اجتماع الصندوق) قبل عشرة ايام برفضه طلب المنظمة اذا ما قدم اليه . وتشير تعليقات مولدن نفسه الى انه ضد فكرة اقحام سياسة الشرق الاوسط فيما يفترض ان يكون اجتماعا يختص بشؤون المال والتنمية .

الا ان النفوذ الامريكي كان له الدور الحاسم من خلال الفيتو في الاجتماع السنوي للصندوق ، فرفض طلب ١١٥ دولة نامية بضم منظمة التحرير كمراقب اسوة بوضعها المماثل في باقي وكالات ومجال الامم المتحدة . وهكذا تكرر الموقف نفسه الذي وقفته واشنطن ضد المنظمة في الاجتماع السنوي السابق للصندوق في العام الماضي ، وكان في واشنطن . ولم يكن خافيا على الصحافة الاوروبية ان اسرائيل تقاوم بشدة مثل هذا الاقتراح . وقالت صحيفة « سكوتسمان » البريطانية (١/١٠) ان من الخيارات المفتوحة التي يدرسها الرسميون، اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كضيف ، مما يستثني المنظمة من الاشتراك في الجلسة الافتتاحية وبعض حفلات الاستقبال فقط . ولكن المحتمل ان تقاوم اسرائيل وبعض الدول الصناعية الغربية طلب قبول المنظمة كمراقب » .

سمير كرم